

رفع معدل الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس على أدوات السياسة النقدية

ها هو البنك المركزي الأردني يعلن عن رفع معدل الفائدة على أدوات السياسة النقدية للمرة الثانية على التوالي خلال العام 2022، وذلك بعد قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، ومن المفترض أن يرفع الفيدرالي معدل الفائدة بواقع مرتين خلال الفترة المتبقية من عام 2022 شهر 9 وشهر 11، وذلك بحسب تصريح اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (FOMC)، وبين الجدول الآتي معدلات الفائدة على أدوات السياسة النقدية في الأردن والتغيرات التي حدثت عليها خلال العام 2022.

اسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية	2020-3-16	2022-3-20	2022-5-8
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	2.50	2.75	3.25
سعر إعادة الخصم	3.5	3.75	4.25
سعر نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.00	2.25	2.75
سعر اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	3.25	3.50	4.00
سعر اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع	2.50	2.75	3.25
سعر اتفاقيات إعادة الشراء لأجل شهر	2.50	2.75	3.25
سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع	2.50	2.75	3.25

وتعريف أدوات السياسة النقدية أعلاه كما يلي:

- سعر إعادة الخصم :- هي إحدى أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لغاية التأثير في عرض النقد، وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية التي هي بحاجة لسيولة.
- سعر نافذة الإيداع لليلة واحدة :- سعر الفائدة الذي يتيح للبنوك التجارية أن تضع ما لديها من فائض السيولة في نهاية الدوام الرسمي، مقابل الحصول على معدل فائدة نافذة الإيداع.
- سعر اتفاقيات إعادة الشراء :- ويعبر هذا السعر عن تعهد واستعداد البنك المركزي بإعطاء البنوك التجارية التي تعاني من نقص في السيولة قرضاً لليلة واحدة وفقاً لسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء.

- اتفاقيات إعادة الشراء لأجل مختلف: وتتراوح هذه الأجل من أسبوع إلى شهر، ويقوم البنك المركزي بشراء الأوراق الحكومية من البنوك التجارية وذلك عن طريق إعلان البنك المركزي عن مزادات كمية لإعادة الشراء.

إيجابيات وسلبيات القرار: -

- الإيجابيات: - تحقيق الاستقرار النقدي، أي الحفاظ على سعر صرف استقرار الدينار الأردني، من خلال تعزيز عوامل جذب الإيداع بالدينار الأردني، بدلا من الإيداع بالدولار الأمريكي.
- السلبيات: - تثبيط النمو الاقتصادي، وتقليل المعروض النقدي في الاقتصاد، والحد من فعالية السياسة النقدية وتوجيهها بالاتجاه الصحيح، وذلك إن القرار يحفز البنوك التجارية على تحويل أرصدها لودائع لدى البنك المركزي الأردني بدلا من إقراضها للعملاء.

الأثار المتوقعة للقرار: -

- الأثار المتوقعة على البنوك التجارية: - ستزيد من قيمة ودائعها لدى البنك المركزي وتقلل من قيمة النقود الموجهة لغايات الإقراض، حيث سيصبح الإيداع لدى البنك المركزي الأردني مجدياً أكثر من الإقراض للمواطنين والمشاريع الاقتصادية.
- الأثر على المقترضين: - غير محدد تماما فبعض البنوك التجارية تخفض معدل الفائدة على الإقراض وترفع معدل الفائدة على الإيداع، والأثر الأكثر توقعا أن البنوك التجارية ترفع معدل الفائدة على الإقراض بمقدار 0.5%، ويعتمد ذلك على الأرصد في ميزانيات البنوك التجارية وتوجيهها، باستثناء البنوك الإسلامية التي تتبع نظام المراجعة.
- الأثر على الاستثمار: - سينعكس القرار بصورة سلبية على الاستثمار حيث سترتفع كلفة الإقراض والتسهيلات الائتمانية.

الخلاصة: -

- إن توجيه السياسة النقدية باتجاه السياسة النقدية التوسعية أو السياسة النقدية الانكماشية، من مهام السلطة النقدية أي البنك المركزي الأردني، ومن المفترض أن يتم اللجوء للسياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية وفقا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية، ولكن في ظل اتباع نظام سعر الصرف الثابت للدينار الأردني

منذ عام 1995 والمركزي الأردني يلجأ لاستخدام أدوات السياسة النقدية فقط، لغاية تعزيز جاذبية الدينار الأردني مقابل الدولار، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يتم تثبيط الاقتصاد الأردني واللجوء لسياسة نقدية انكماشية في الوقت الذي من المطلوب استخدام السياسة النقدية التوسعية، بعكس ما هو مطلوب للاقتصاد الأمريكي وذلك لأن الاقتصاد الأمريكي يعاني من معدلات تضخم مرتفعة نتيجة أزمة سلاسل التوريد بسبب جائحة كورونا، وعليه قام الفيدرالي الأمريكي برفع معدلات الفائدة على أدوات السياسة النقدية في سبيل كبح جماح التضخم في أمريكا، وللأسف مباشرة قام البنك المركزي الأردني برفع معدلات الفائدة بالقيمة ذاتها، ضارباً بعرض الحائط حاجة الاقتصاد الأردني لاتباع سياسة نقدية توسعية وواضعا نصب عينيه المحافظة على سعر صرف استقرار الدينار فقط.

المحافظة على سعر صرف الدينار من صلب الاستقرار الأردني وهو هدف في غاية الأهمية لدى البنك المركزي الأردني، لما له من أثر اقتصادي كبير، ولكن في سبيل تحقيق هذا الهدف تم استنزاف الاقتصاد الأردني وأثقلت كاهله بصورة كبيرة.

أصبح لزاماً على السلطة النقدية إعادة النظر في اتباع نظام سعر الصرف الثابت، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تمكين السلطة النقدية (البنك المركزي الأردني) من إدارة الاقتصاد الأردني وفقاً لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية ومما يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي في آن واحد.

قسم الدراسات والأبحاث

جمعية الرخاء لرجال الأعمال

عمان في 2022/05/10

يرجى مراجعة أوراق قسم الدراسات التالية:

- نشرة عن رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة في 2022/03/20
- نشرة عن السياسة النقدية في الأردن في 2022/02/10